



مدى مساهمة قانون ديوان المحاسبة الليبي كأداة من أدوات الحوكمة في المحافظة على المال العام. أ. عزيزة عوض الشهيبي

قسم المحاسبة /كلية الاقتصاد و التجارة / جامعة بنغازي.

Aras1815@gmail.com

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة قانون ديوان المحاسبة الليبي كأداة من أدوات الحوكمة في المحافظة على المال العام، في ظل الأوضاع الراهنة ، من خلال استطلاع آراء عينة من موظفي الديوان بمدينة بنغازي، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تبنت الدراسة المنهج العلمي "الوصفي التحليلي" ، كما اعتمدت الدراسة صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وقد تمثل مجتمع الدراسة من موظفي _ مالبين وإداريين وقانونيين_ ديوان المحاسبة من في مدينة بنغازي وعددهم المتواجد (40) وقد تم توزيع عدد (40) استمارة استبيان وتم استرجاع عدد (28) استمارة قابلة للتحليل، وعليه تكون نسبة الاستجابة (70%) تقريبا، وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات ، والمتوسطات والانحراف المعياري ، وتم استخدام اختبار) لعينة واحدة One sample T-test لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى انه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قانون ديوان المحاسبة الليبي ، والمحافظة على المال العام وقد أوصت الدراسة بضرورة استقلالية ديوان المحاسبة، والعمل على إصدار أنظمة وتعليمات خاصة بالديوان تضمن تماشي الديوان مع كل ما هو معمول به إقليميا وعالميا من معايير وأساليب رقابية، لضمان تحسين جودة اداء الديوان وبالتالي المساهمة في الحفاظ على المال العام
الكلمات الدالة: ديوان المحاسبة، المال العام، قانون ديوان المحاسبة رقم (19)

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة : نظراً لأهمية دور ديوان المحاسبة الأساسي في الضبط والرقابة على إدارات وأجهزة الدولة الحكومية، فهو يعد من أهم أدوات الحوكمة الرشيدة ، وأهم أجهزة الرقابة العليا التي يمكن أن تلعب دوراً حيويًا ومحوريًا في امتثال الحكومات للمساءلة من قبل السلطات التشريعية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور، فهو يعد أداء من أدوات المراقبة على المال العام والتأكد من شفافية العمليات الحكومية، فمن خلال ما يوفره من آراء مستقلة حول جودة الإدارة، وكفاية الأداء في القطاع العام بكافة أنشطته، لوضع تلك القطاعات تحت الرقابة المجتمعية حفاظاً على ما منح لها من أموال المجتمع، فالمال العام هو المحرك الأساسي لنمو اقتصاديات الدول وبنائها، لذا كان لحماية المال العام والمحافظة عليه أهمية بالغة في كافة دول العالم، وكانت الشغل الشاغل للحكومات، واحتلت المناقشة بالمحافظة على المال العام، ومحاربة الفساد بكافة أشكاله، على رأس البرامج الانتخابية، سعت العديد من الحكومات المتعاقبة في العالم بمجتمعاتها وراء المحافظة على الأموال العامة ، وحمايتها واتخذت في ذلك الكثير من الطرق والأساليب الرقابية التي من شأنها تحقيق ذلك، وقد اختلفت تلك الطرق والأساليب باختلاف أساليب الرقابة المطبقة وكذلك مواكبة هذه الأساليب للتغيرات السريعة في المحاسبة والتدقيق والرقابة بأنواعها المختلفة

إن أهمية الرقابة على المال العام، وبالأخص في دولة مثل ليبيا تعاني من ظروف استثنائية تجعلها أكثر عرضه من غيرها لهدار المال العام وسرقته لذا كان لديوان المحاسبة والهيئات الرقابية العليا دوراً محورياً في كل بلدان



العالم لوضع أسس رقابية صارمة ، وأسس وأدوات حوكمة تمنع الفساد المالي والإداري الذي يؤدي بالنتيجة إلى سرقة واختلاس الأموال العامة للدولة وممتلكاته، ويقضي على فرص النماء والتقدم ، و كل ذلك يتطلب بالضرورة توفير البيئة التشريعية المناسبة، لتلك الهيئات الرقابية ، وعلى رأسها ديوان المحاسبة للقيام بالمهام الموكلة إليه بكفاءة واقتدار خصوصاً مع ظروف استثنائية كالحروب والصراعات والانقسامات الداخلية التي تتيح الفرص أكثر لضياح المال العام وسرقة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على دور قانون ديوان المحاسبة الليبي كأداة من أدوات الحوكمة في المحافظة على المال العام من خلال استطلاع آراء العاملين في الديوان حول مدى ملاءمة القوانين والتشريعات التي يعمل بها الديوان والتي تركز على التكوين القانوني والتشريعي والتنظيمي لديوان المحاسبة وصلاحياته واستقلاله بما في ذلك الاستقلال الوظيفي والعملية والضمانات الدستورية والقانونية والاستقلال المالي والإداري ونطاق وأنواع الرقابة ومطابقتها للمعايير الرقابية المعمول بها إقليمياً ودولياً .

2.1. **Research problem: مشكلة الدراسة:**

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مدى مساهمة قانون ديوان المحاسبة الليبي في المحافظة على المال العام، انطلاقاً من أهمية الدور الرقابي لديوان المحاسبة كأداة من أدوات الحوكمة في المحافظة على المال العام ، ودوره في ضمان تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة ما يمنح من تلك الأموال للمساهمة في التنمية والبناء، وبما أن الديوان يعد من أهم الجهات الرقابية على الأجهزة التنفيذية بالدولة ، وهو أحد أهم أدوات الحوكمة ، وبما أن أسس الحوكمة المتمثلة في الإفصاح والشفافية والمحاسبة والمساءلة وتحديد الاختصاصات والرقابة الشاملة أصبحت من أهم الركائز التي تتحقق بناء عليها الرقابة الفعالة وبالتالي الوصول إلى الأهداف المخطط لها ، فإنه يمكن القول أن مشكلة الدراسة تنحصر بالإجابة السؤال الرئيس التالي : " ما مدى مساهمة قانون ديوان المحاسبة كأداة من أدوات الحوكمة في المحافظة على المال العام ، في ظل الأوضاع الراهنة ؟

وسيتم الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

1. ما هي أهم خصائص قانون ديوان المحاسبة الليبي؟
2. ما هي حدود ونطاق ديوان المحاسبة وصلاحياته كما أقرها المشرع الليبي ؟
3. ما هي أساليب ومعايير الرقابة بديوان المحاسبة الليبي ؟
4. هي أسس تقييم الكادر الوظيفي ، وتقييم الأداء بديوان المحاسبة الليبي ؟
5. ما دور المراجعة الداخلية والخارجية في تحسين جودة أداء ديوان المحاسبة الليبي ؟
6. ما هي أهم خصائص قانون ديوان المحاسبة الليبي ؟

3.1. **Research Objective : أهداف الدراسة**

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة التعرف على مدى مساهمة قانون ديوان المحاسبة الليبي كأداة من أدوات الحوكمة في المحافظة على المال العام، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

1. تحديد اختصاصات وخصائص قانون ديوان المحاسبة ، وصلاحياته كما أقرها المشرع الليبي.
2. توضيح الأبعاد والأساليب والمعايير الرقابية لديوان المحاسبة الليبي.
3. الوقوف على مدى فاعلية قانون المحاسبة الليبي في حماية المال العام ، وضمان توجيهه نحو الهدف من إنفاقه.
4. الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات .



1.4: Research Importance . أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال ما تمثله الأهمية الرئيسية للرقابة على المال العام للدولة، وأهمية الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه ديوان المحاسبة كأداة مهمة من أدوات الحوكمة في المحافظة على المال العام كونه أعلى السلطات الرقابية على الأموال في الدولة، من خلال مساهمة أطر عمله الرقابي بما يحقق العدالة ويضمن حماية المال العام والمصلحة العامة للدولة.

5.1 Research Hypothesis . الفرضيات

من خلال مشكلة الدراسة التي تم استعراضها فيما سبق تم صياغة الفرضيات التالية :
الفرضية الرئيسية: يساهم قانون ديوان المحاسبة الليبي _ كأداة من أدوات الحوكمة_ في المحافظة على المال العام .

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية : _

الفرضية الفرعية الأولى: تساهم خصائص قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام.

الفرضية الفرعية الثانية: تساهم الحدود الرقابية لقانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام.

الفرضية الفرعية الثالثة: تساهم الأساليب الرقابية لقانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام.

الفرضية الفرعية الرابعة: تساهم المعايير الرقابية لقانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام.

الفرضية الفرعية الخامسة: يساهم الكادر الوظيفي المؤهل بديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام

الفرضية الفرعية السادسة: يساهم تحسين جودة أداء ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام.

الفرضية الفرعية السابعة: تساهم مكاتب التدقيق الخارجي في المحافظة على المال العام.

الفرضية الفرعية الثامنة: تساهم الرقابة الداخلية في الدوائر الخاضعة لرقابة الديوان في المحافظة على المال

العام .

6.1 منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي لبناء الإطار النظري للبحث من خلال إجراء المسح المكتبي واستخدام شبكة الانترنت للاطلاع على المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة ، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية واختبار مدى صحة الفروض الموضوعية، من خلال جمع البيانات بواسطة استمارات الاستقصاء واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة للتحليل.

1.7 Research limitation: . حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في **حدود مكانية** واقتصرت على في فروع ديوان المحاسبة الواقع في نطاق مدينة بنغازي ، و**حدود زمنية** للدراسة التطبيقية كانت من بداية شهر 11 / 2018 إلى نهاية شهر 4 / 2019 ، و**حدود موضوعية** ركزت فقط على مدى مساهمة قانون ديوان المحاسبة كأداة من أدوات الحوكمة في المحافظة على المال العام .

المبحث الثاني: مرجعة الدراسات السابقة و الإطار النظري للدراسة

1.2 الدراسات السابقة : هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدور الرقابي لديوان المحاسبة، وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين عربية وأخرى أجنبية ، وفيما يلي استعراضا لبعض من هذه الدراسات التي تم الاستفادة منها، ومن ثم بيّات أهم نقاط الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية وهذه الدراسات، وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، حيث تم ترتيب الدراسات تصاعدياً من الأقدم إلى الأحدث، وعلى النحو الآتي:





1.1.2 دراسة (عثمان، 2003): "تقييم دور ديوان المحاسبة في الرقابة على أداء المؤسسات العامة في الأردن"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور ديوان المحاسبة الأردني في الرقابة على أداء المؤسسات العامة، والتعرف على قدرات الديوان والعقبات التي تحد من ممارسة الرقابة على المؤسسات العامة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة اقتناع الإدارة العليا في ديوان المحاسبة برقابة الأداء وتوفير كافة مستلزمات الرقابة على أداء المؤسسات العامة، وتوفير التشريعات النفاذة والبيئة الأساسية لقيام ديوان المحاسبة بالرقابة على أداء المؤسسات العامة، وان ديوان المحاسبة يمارس الرقابة على أداء المؤسسات العامة باستخدام الأساليب الرقابية الحديثة، وبناء على هذه النتائج وضعت الدراسة عدة توصيات كان أهمها وضع كل التسهيلات التي تمكن الديوان من أداء ما مطلوب منه وبالصورة الصحيحة .

2.1.2 دراسة (الرحاحلة، 2006): " دور قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على الاموال العامة في المملكة الاردنية الهاشمية" : هدفت هذه الدراسة الى القاء الضوء على دور قانون ديوان المحاسبة الاردني في المحافظة على المال العام، وقيامه بالمهام والواجبات الموكلة اليه في ظل المتغيرات المعاصرة، وذلك من خلال معرفة مدى تطابق ما يوفره القانون من بيئة تشريعية للقيام بعمله في ظل المعايير الدولية للرقابة العليا، وتحديد اتجاهات وآراء القائمين على تطبيق القانون. وقد أظهرت نتائج الدراسة ان القانون لا يتوافق مع المعايير الدولية وان قوانين بعض الدول العربية أكثر حداثة وتتفق نصوصها مع معايير الرقابة العليا الدولية. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل القانون او إصدار قانون جديد يضم كافة المبادئ التي تقوم عليها المعايير الدولية الرقابية، وما هو موجود في قوانين بعض الدول الأخرى.

3.1.2 دراسة (أبو هدف، 2006) " تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة " هدفت هذه الدراسة إلى تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين، وذلك من خلال دراسة المقومات الضرورية للعمل الرقابي والمتغيرات المؤثرة فيها، والمتمثلة في توفر الاستقلال للديوان، اعتماد معايير الرقابة الدولية، توفر التدريب واكتساب الخبرة للمفتشين العاملين بالديوان، استخدام التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل، واستخدام أساليب الأداء الرقابي الحكومي عند التنفيذ. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض مظاهر الضعف في أداء الديوان بالإضافة إلى عدم كفاية الاستقلال المالي والإداري والوظيفي للديوان والعاملين فيه، كما بينت أيضاً أن الديوان لم يعتمد معايير الرقابة الدولية التي تعتمدها الأجهزة العليا للرقابة في دول العالم، فضلاً عن قصوره في الاهتمام بالدورات التدريبية اللازمة لتأهيل المفتشين، ولم يستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة، ولا أساليب الأداء الرقابي الحكومي في أداء الأعمال الرقابية، وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحث بعض التوصيات، ومنها العمل على تحديث النصوص القانونية التي تدعم استقلال ديوان الرقابة، والعمل على اعتماد معايير الرقابة الدولية، و توفير الدورات التدريبية التي تؤهل المفتشين وتجعلهم قادرين على إنجاز أعمالهم، ، وضرورة اعتماد كل من الرقابة الوقائية والرقابة المفاجئة التي تعمل على الحد من الوقوع في الانحرافات، ومعالجة الأخطاء أولاً بأول حفاظاً على المال العام.

4.1.2 دراسة (الشميميري والصيرفي، 2010) " جرائم الاعتداء على المال العام ودور ديوان المحاسبة حيالها وسلطة الإبلاغ عنها وعلاقة الديوان بالجهات ذات العلاقة". هدفت الدراسة إلى المساهمة والمشاركة في حل إحدى مشاكل الديوان المتمثلة في جرائم الاعتداء على المال العام، وإيجاد طرق وأساليب لعلاج هذه المشكلة، حيث أوضحت الدراسة أن ديوان المحاسبة مؤسسة وطنية لا تتدخل في الصراعات السياسية والاقتصادية وغير ذلك بل مهمتها الأساسية أن ترصد المخالفات وأن تقدم بها تقارير ترفعها لصاحب السمو



أمير البلاد ومجلسي الأمة والوزراء لتترك الفرصة أمامهم لمعالجة الخلل وتسوية الأمور واتخاذ القرارات المناسبة. كما أوضحت الدراسة أن دور ديوان المحاسبة هو معاون فقط للسلطة التنفيذية لحماية هذه الأموال وذلك وفقاً للمادة 25 من قانون إنشاء الديوان والتي نصها "يقوم الديوان بفحص ومراجعة كل حساب أو عمل آخر يعهد إليه بفحصه ومراجعته مجلس الأمة أو مجلس الوزراء، ويبلغ رئيس الديوان ملاحظاته في هذه الحالة إلى الجهة طالبة الفحص أو المراجعة، ويجوز له أن يضمن تقريره السنوي كل ما يبدو له من الملاحظات بشأن الحساب أو العمل السالف الإشارة إليه .

2.1.5 دراسة (المطيري، 2012) ، بعنوان "مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان"، ركزت هذه الدراسة على تقييم مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، ومن أهم ما توصلت إليها الدراسة أن الإجراءات التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي_ إجراءات الرقابة المالية المسبقة واللاحقة ، وإجراءات الرقابة المحاسبية وإجراءات تقويم الأداء في الرقابة على الإنفاق الحكومي _ تتسم بالفاعلية .

(العفاسي ، 2014) رقابة ديوان المحاسبة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية " : هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الدور الرقابي الإداري والمالي لديوان المحاسبة الكويتي على الأجهزة الحكومية و، تحديد اختصاصات ديوان المحاسبة وصلاحياته كما أقرها المشرع الكويتي، كما كان من ضمن أهدافها أيضا توضيح أبعاد الرقابة الإدارية والرقابة المالية لديوان المحاسبة ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن الدور الرقابي لديوان المحاسبة الكويتي يتمثل في ممارسته لاختصاص رقابي بحث يتعلق بتلقي الإخطارات المتعلقة بالاستثمارات من الجهات المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون حماية الأموال العامة بالكويت ، والتعقيب عليها وإبلاغ الجهة بملاحظات الديوان بشأنها، وأنه لا يزال هناك خلاف في وجهات النظر بشأن مدى صلاحية ديوان المحاسبة في إبلاغ النيابة العامة في جرائم الاعتداء على الأموال العامة ، تفعيل القوانين الخاصة بتمكين الديوان من الإحالة إلى الهيئة التأديبية، وكذلك المتعلقة بحق الديوان في الطعن على القرارات التي تصدر عن الهيئة التأديبية بحق الموظف.

7.1.2 دراسة (جعارة وآخرون ، 2015) "ملاءمة اجراءات ديوان المحاسبة الأردني في جهود مكافحة الفساد _ دراسة استطلاعية في ديوان المحاسبة الأردني _ " ، هدفت هذه الدراسة إلى قياس ملاءمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لأعراض مكافحة الفساد، من وجهة نظر المدققين العاملين في ديوان المحاسبة. وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات التدقيق التي يتبعها ديوان المحاسبة في القطاع العام (الرقابة المالية والمحاسبية، والرقابة الإدارية، ورقابة الأداء، والرقابة القانونية) ملائمة إلى حد ما، وأن هناك ضعف في تنفيذ بعض الإجراءات. وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عددا من التوصيات لمكافحة الفساد، أهمها: تحديث وتطوير إجراءات العمل الرقابي في ديوان المحاسبة حتى تكون أكثر ملاءمة لمكافحة الفساد مع التركيز على الرقابة الإدارية ورقابة الأداء ، وتوسيع صلاحيات المدققين في ديوان المحاسبة وتفعيل دورهم في المساءلة والمحاسبة ، وسن وتطوير التشريعات التي تعزز من مكافحة الفساد مثل، و تشكيل محكمة خاصة لديوان المحاسبة .

2.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة : وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تناولت دور قانون ديوان المحاسبة الليبي في المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والنمو من خلال دوره المحوري في





الحفاظ على المال العام بأجهزة الدولة. ومع اتفاقها مع الهدف الأساسي لكل الدراسات السابقة المتمثل في تقييم الدور الأساسي للديوان في الحفاظ على الأموال الحكومية، ومنع السرقات والاختلاسات سواء من ناحية دراسة الأساليب الرقابية المستخدمة من قبل الديوان، أو من ناحية البيئة التشريعية لقانون الديوان وانعكاسها على المحافظة على المال العام، إلا أن الفجوة العلمية التي تركتها الدراسات السابقة مكنت الدراسة الحالية من إيجاد فرصة لمعالجتها، حيث تناولت الدراسات السابقة موضوع الدور الرقابي لديوان المحاسبة والأساليب والمعايير الرقابية التي يمكن أن يتبعها الديوان في سبيل أداء دوره المنوط منه في بيئات مختلفة غير البيئة التي ركزت عليها الدراسة الحالية، وكما ويحدود علم الباحثة -لم تتطرق الدراسات السابقة إلى قياس ملاءمة وكفاية قانون ديوان المحاسبة الليبي للحفاظ على المال العام، والمساهمة في استغلاله لما انفق من اجله، وتذليله لخدمة الصالح العام، وذلك من وجهة نظر العاملين في الديوان.

3.2. خصائص واختصاصات قانون ديوان المحاسبة الليبي:

1.3.2. تشكيل ديوان المحاسبة الليبي ومراحل تكوينه: يعد ديوان المحاسبة الليبي _ حسب ما نصت عليه المادة (2) من قانون ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013) _ "هيئة رقابية عليا تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تتبع السلطة التشريعية للدولة" ويشكل الديوان حسب نص المادة (5) من نفس القانون من "رئيس ووكيل أو أكثر وعدد كاف من الأعضاء، والموظفين" وقد مر ديوان المحاسبة الليبي بعدة مراحل من بداية ولادته حتى الان، يمكن اختصارها في ثلاثة مراحل كما يلي (موقع ديوان المحاسبة الليبي على شبكة الانترنت):

المرحلة الأولى _ العهد الملكي _ : حيث أنشئ ديوان المحاسبة الليبي لأول مرة بموجب القانون رقم 31 لسنة 1955 م، وقد مر خلال عمره بتغييرات تشريعية مختلفة ناتجة عن التغييرات الهيكلية وتغير أنظمة الحكم وتوجهاتها نتج عنها تغيير أهدافه واختصاصاته .

المرحلة الثانية _ ما بعد الملكية وما قبل ثورة فبراير 2011 (عهد القذافي) _ : وفيها تم دمج ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية وجهاز المتابعة في جهاز واحد تحت مسمى الجهاز الشعبي للمتابعة بموجب القانون رقم 16 لسنة 1966 م، الذي الغي هو أيضا سنة 1996 بموجب القانون رقم 11 وأنشئ بدلا منه جهاز التفتيش والرقابة الشعبية، وتالت القرارات التي نظمت الأجهزة الرقابية بالدولة تارة، ودمجتها تارة أخرى، إلى أن تم إصدار القانون رقم 3 لسنة 2007 بشأن المراجعة المالية ليمارس دور جهاز المراجعة المالية.

المرحلة الثالثة _ الفترة ما بعد ثورة فبراير 2011 وحتى تاريخه: حيث أنشئ ديوان المحاسبة الليبي للمرة الثانية بعد أن قام المجلس الانتقالي المؤقت بإصدار القرار رقم 119 لسنة 2011 م، والقاضي بدمج الأجهزة الرقابية المتمثلة في جهازي التفتيش والرقابة الشعبية والمراجعة المالية في الديوان، وإعادة العمل بالقانون رقم 11 لسنة 1996 من جديد وإلغاء قانوني الأجهزة الرقابية رقمي (2، 3) لسنة 2007 م .

ثم قام المؤتمر الوطني العام بإصدار القانون رقم (19) لسنة 2013 م، القاضي بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة، وبموجبه فصلت عنه اختصاصات الرقابة الإدارية والمظالم والتحقيق والتي أنشئ لها هيئة جديدة بموجب القانون رقم 20 لسنة 2013 م.

2.3.2. اختصاصات ديوان المحاسبة الليبي: لقد أسند القانون لديوان المحاسبة الليبي مجال الرقابة المالية والمشروعية من خلال ما يلي:

1. التأكد من تطبيق القوانين والقرارات واللوائح المالية ذات العلاقة بالوحدة محل الرقابة أو المراجعة.





2. اختصاصات احترازية أخرى لصون المال العام منها: (تطبيق الضوابط الرقابية التي تضمن تحصيل الإيرادات العامة واكتشاف أي قصور أو تراخ في تحصيلها ، أو التي تمنع حدوث أي تجاوزات أو مخالفات عند الصرف، منع التصرف في حسابات الجهات الخاضعة لرقابته إذا ما ثبت له أن هناك تصرفات ألحقت ضررا بالمال العام ، ويجوز له وضعها تحت الفحص والمراجعة المصاحبة إلى حين زوال الأسباب ورفع الضرر ، وغيرها من المهام الرقابية الأخرى).

3. رقابة الأداء المالي الذي أوصت به المعايير الدولية إلى جانب الرقابة النظامية ورقابة الالتزام، من خلال تشخيص الوضع القائم للمؤسسة ومقارنة النتائج بالأهداف والإمكانات للوصول إلى تقييم الكفاءة والفاعلية والاقتصاد في إدارة المؤسسة واستعمال الأموال العامة.

3.3.2. أهداف ديوان المحاسبة : حددت المادة رقم (3) من قانون (19) أهداف ديوان المحاسبة الليبي بعدة نقاط كما يلي :

1. تحقيق رقابة فعالة على المال العام، والتأكد من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والالكترونية ، وسلامة التصرفات الإجراءات المالية والفنية طبقا للتشريعات النافذة .
2. تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته ن والتحقق من الكفاءة والفاعلية والاقتصاد في إدارتها وتوجيهها نحو تحسين أداءها ورفع من كفاءتها ومساعدتها في تصحيح الانحرافات .
3. ابدأ الرأي الفني المحاييد حول القوائم المالية والحسابات الختامية للجهات الخاضعة لرقابته .
4. بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المالية المعمول بها لاستيفائها.
5. الكشف عن المخالفات المالية وضبطها والتحقق منها وإحالتها لجهات الاختصاص .
6. تعزيز الشفافية تدعيم مبادئها في مؤسسات الدولة وتقديم الاستشارات المالية والمحاسبية المتخصصة .

4.3.2 الحدود الرقابية لديوان المحاسبة : بين القانون رقم (19) لسنة (2013) الحدود الرقابية لديوان المحاسبة الليبي في نص المادة رقم (4) منه ، والتي نصت على أنه " تخضع لرقابة الديوان الجهات التالية :

1. جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة المتمثلة في :
 - الجهات التابعة للدولة وما في حكمها، والسفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية الليبية بالخارج سواء نصت قوانينها على نظام خاص للمراجعة او لم تنص .
 - استغلال مرفق عام أو موارد للثروة الطبيعية وذلك دون إخلال بأي أحكام خاصة قد تنص عليها القوانين والاتفاقيات التي تبرم مع الحكومة تنفيذا لها .
2. الشركات التي تساهم فيها الدولة و المشروعات والهيئات والمصالح والمؤسسات والأجهزة العامة بما لا يقل عن 25% من رأس مالها أو تلك التي منحها الحكومة امتياز .
3. الجهات المستقلة التي تضمنها او تدعمها الحكومة كالصناديق والهيئات والمؤسسات ذات النفع العام مثل :
 - صندوق الإنماء الاقتصادي والجهات التابعة له.
 - صندوق إدارة أموال التقاعد وصندوق التضامن.
 - مجلس الحريات وحقوق الإنسان .
 - النقابات والاتحادات المهنية والعمالية .
 - المنشآت والجمعيات التعاونية التابعة للمؤسسات العامة .

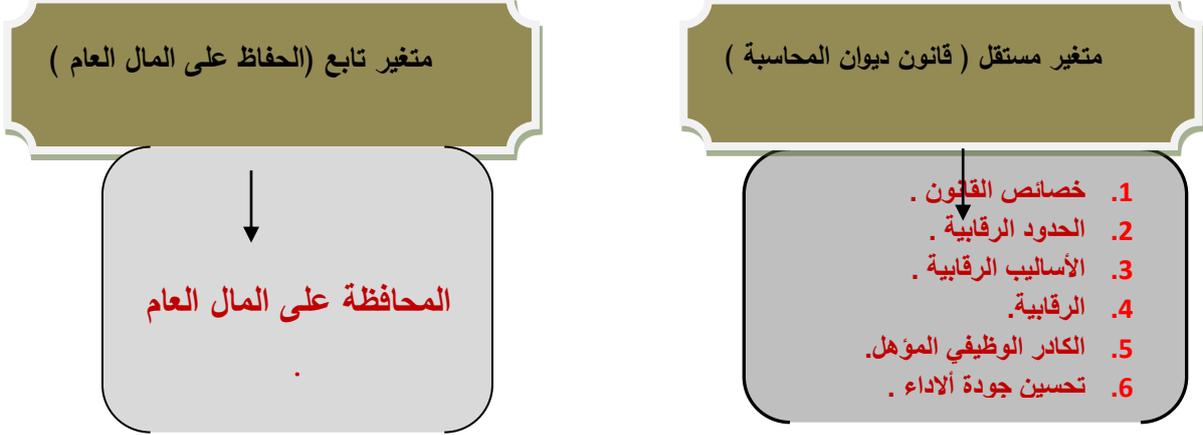


4. المشروعات التي يحصل أصحابها على إعانات مباشرة من الدولة و على قروض منها إذا اشترط عقد القرض إخضاعها لمراجعة الديوان .

5. إي جهات أخرى يعهد إليه بفحصها ومراجعتها بقرار من السلطة التشريعية او بطلب من الحكومة .

المبحث الثالث الدراسة العملية

1.3 متغيرات الدراسة ، و إنموذجها : يبين النموذج التالي المتغيرات المستقلة للدراسة ، والمتغيرات التابعة :



3 مجتمع وعينة الدراسة : تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين بديوان المحاسبة الليبي الواقع بمدينة بنغازي، والبالغ عددهم ما يقارب 70 موظف (إلا انه بسبب ظروف مكان العمل ومساحة المكان لا يتواجد كل الموظفين) ، أما عينة الدراسة فكانت عينة قصدية ركزت على الماليين والإداريين والمحاسبين والقانونيين ممن رأينا أن لهم دراية بموضوع الدراسة، وقد بلغ عدد المستهدفين (40) موظف ، هذا وقد تم توزيع 40 استبانته، وتم استرجاع (37) ، وتم استبعاد (9) من الاستبيانات لعدم صلاحيتها للتحليل، ليتبقى (28) استبانته بنسبة تشكل 70% تقريبا .

3.3 وسيلة جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة: تم تصميم قائمة استبيان لتجميع آراء مجتمع الدراسة ، حيث تضمنت جزأين: الجزء الأول يتعلق بالبيانات الديمغرافية عن المشاركين (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر، الوظيفة)، والجزء الثاني الخاص باختبار فرضيات الدراسة وتضمن متغيرات للدراسة المستقلة والتابعة، وتم صياغة الأسئلة بصورة ايجابية، وتم إتاحة خمس بدائل (اختيارات) للإجابة عن كل فقرة هي: (موافق بشدة، موافق، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة) والجدول رقم (1) يبين وزن كل إجابة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي.

جدول رقم (1): مقياس ليكارت الخماسي لقياس وزن الإجابات

الإجابة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وتم تحديد اتجاه الإجابات حسب قيم المتوسط المرجح، والتي تم احتسابها بناء على طول الفترة (5/4) = (0.80) ، كما هو موضح بالجدول رقم (2).



جدول رقم (2): فترات اتجاه الإجابة

المتوسط المرجح	1- 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

SPSS (Statistical Package for Social Science) وتم تفرغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج

واستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- النسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.
- اختبار الصدق والثبات Cronbach's Alpha.
- استخدام مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري).
- اختبار T-Test .

4.3 وصف البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة :

تم تفرغ بيانات العينة حسب (المؤهل العلمي ، وسنوات الخبرة ، العمر) وفق الجداول رقم (3) .

جدول (3) خصائص مجتمع الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	0	%0
	ماجستير	5	%18
	بكالوريوس وما يعادلها	21	%75
	دبلوم متوسط وما يعادلها	2	%7
	المجموع	28	%100
الوظيفة	محاسبة	17	%61
	ادارة اعمال	4	%14
	اقتصاد	1	%4
	قانون	2	%7
	أخرى	4	%14
المجموع	28	%100	
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	%21
	من 5 سنوات الي 10 سنوات	10	%37
	من 11 سنوات الي 15 سنة	6	%21
	اكثر من 15 سنة	6	%21
	المجموع	28	%100
العمر	أقل من 25 سنة	1	%7
	من 25 - 35 سنة	11	%39
	من 36 _ 45 سنة	10	%36
	أكثر من 45 سنة	6	%21
	المجموع	28	%100



- يتضح من البيانات الواردة بالجدول (3) ما يلي:

1. أن أغلب المشاركين يحملون مؤهلات علمية فوق المتوسطة ، أي ان اغلب المستجوبين هم من حملة الشهادات الجامعية بنسبة بلغت (75%) ، وهذا بطبيعته يخدم الدراسة في كون ن الإجابات كانت من أناس على درجة عالية من التعليم .

2. إن أغلب المشاركين هم من تخصصي المحاسبة وإدارة الأعمال بنسب (61%) و (14%) على التوالي ، وهذا أيضا في صالح الدراسة ، حيث أن هذان التخصصان هم الأكثر إماما بموضوع الدراسة .

3. إن أغلب المشاركين تتراوح خبرتهم المهنية من 5 إلى 10 سنة ، وأن اغلب الفئات العمرية كانت ما بين 25 إلى 45 ، مما يزيد من احتمال دقة الإجابات وقربها من الواقع بسبب الخبرة والنضج.

5. عرض وتحليل بيانات الدراسة :

1.5.3 أداة جمع البيانات: للتأكد من ثبات أسئلة صحيفة الاستبانة ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة على تساؤلها، تم تطبيق معادلة ألفا كرونباخ وقد بلغ ، معامل الثبات (0.79)، أما معامل الصدق العام فقد بلغ (0.89)، و يعتبر Cronbach Alpha هذا المقياس صادقا لما وضع لقياسه، ويتمتع بدرجة عالية من الثبات مقارنة بالمستوى المقبول (0.60)، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني مما يجعل استمارة الاستبيان م المستخدمة تتحلى بالثبات والتماسك والوضوح لدى قارئها، والصدق أي الثقة في الاستبانة وتأديتها للغرض الذي صممت له .

2.5.3 مقياس الدراسة _ قياس مدى مساهمة قانون ديوان المحاسبة الليبي في المحافظة على المال العام
_ : تم استخدام أداة القياس اعتمادا على الدراسات السابقة ، وما تضمنته قوانين الرقابة والمحافظة على الأموال العام ، مع إجراء بعض التعديلات التي تلائم هدف وبيئة الدراسة.

3.5.3 اختبار وتحليل فرضيات الدراسة :

_ فرضية الدراسة الرئيسية " الفرضية الرئيسية: يساهم قانون ديوان المحاسبة الليبي كأداة من أدوات الحوكمة ، في المحافظة على المال العام " .

_ الفرضية الفرعية الأولى : تساهم خصائص قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام (

يبين الجدولين رقما (4) ، (5) تحليلا للبيانات المتعلقة بالفرضية الأولى واختبارها :

جدول رقم (4) البيانات الخاصة بخصائص قانون ديوان المحاسبة

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تتوفر لديوان المحاسبة السلطات الكافية التي تمكنه من إنجاز واجباته في الرقابة على الأموال العامة .	6	7	1	10	4	3.75	1.28
تنظم التشريعات المتعلقة بالديوان آليات الرقابة على الأموال العامة لدى الجهات الحكومية .	8	16	1	2	1	4	0.981
وضوح مواد قانون ديوان المحاسبة	7	10	3	4	4	3.82	1.056
قابلية قانون ديوان المحاسبة للتطبيق	7	10	6	3	2	3.61	1.197
قابلية قانون ديوان المحاسبة للتطوير.	6	10	1	3	8	4.10	.932



مدى مساهمة قانون ديوان المحاسبة الليبي كأداة من أدوات الحوكمة في المحافظة على المال العام
أ.عزيزة عوض الشهبي
جامعة بنغازي



1.243	7.7	6	7	5	9	1	تحقيق القانون لأهداف حماية الأموال العامة في ظل المتغيرات الحالية.
1.305	3.0	6	3	6	11	2	يتمتع الديوان باستقلالية مناسبة لتنفيذ مهامه
1.249	3.68	1	6	3	9	9	هنالك صلاحيات لرئيس الديوان لإصدار تعليمات وقرارات تفسيرية للقانون.
1.013	3.71	1	15	4	7	1	تتعامل الوزارات والدوائر مع استجوابات الديوان والرد بسرعة عليها .
0.962	3.04	1	8	6	10	3	لا توجد سلطة لإجبار الوزارات والدوائر للرد على الديوان .
1.228	3.41	2	9	1	13	3	يتضمن القانون مواد تؤهله لاتخاذ العقوبات اللازمة بحق المخالفين في الوزارات في حالة عدم التجاوب مع استفسارات موظفي الديوان ومقترحاتهم ومتطلبات عملهم .
1.230	2.57	5	11	6	3	3	يتضمن قانون الديوان إعفاء من العقوبات لكل من يتقدم بمعلومات تفيد الديوان في الكشف عن المخالفات حتى لو كان المتقدم من المتورطين.
0.920	4.43	2	3	2	9	14	يجب طرح القانون للمناقشة وإجراء تعديلات عليه .
1.08	3.14	1	7	4	10	3	يتفق قانون الديوان مع القوانين الاقتصادية الأخرى التي تم إصدارها خلال السنوات الأخيرة .
1.031	3.11	3	7	4	6	3	15. القوانين الاقتصادية الأخرى التي صدرت مؤخرا تحد عمل من الديوان .
1.197	3.11	3	7	14	12	2	16. تتوفر للديوان التشريعات التي تمكنه من إنجاز واجباته في الرقابة على الأموال العامة دون تعقيدات .
0.543	3.366						اتجاه العام

T _ نتائج اختبار (5) _ جدول رقم (5)

الجدولية T	T المحسوبة	درجة المعنوية	درجة الحرية
2.771	32.743	0.000	27

يتبين من الجدولين أعلاه أن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الثانية كانت في المدى الموافق ، وكانت جميع المتوسطات أكبر من القيمة المعيارية (3)، وان المتوسط العام لكل المفردات كان أيضا أكبر من القيمة المعيارية ، مما يشير إلى اتفاق الجميع حول مساهمة خصائص قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام .



- تظهر نتائج اختبار t مستوى الدلالة (0.000) وهو دال إحصائياً لأنه أصغر من مستوى المعنوية (0.05) ،
وبما أن (T) المحسوبة أكبر من الجدولية (T) إذا هنا نرفض الصفري ونقبل الفرض البديل، وبالتالي قبول
الفرضية الفرعية الأولى .

- الفرضية الفرعية الثانية : (يساهم نطاق رقابة قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام)

يبين الجدولين رقما (6) ، (7) تحليلاً للبيانات المتعلقة بالفرضية الثانية واختبارها :

جدول رقم (6) البيانات الخاصة بنطاق رقابة ديوان المحاسبة

البيان	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1. يوفر قانون الديوان إمكانية الرقابة على أموال الحكومة في المؤسسات التي تمت خصصته.	2	10	4	5	7	2.82	1.362	
2. يتضمن القانون مفهوم الرقابة حسب تقييم الأداء .	2	12	4	3	7	9.96	1.374	
3. تشمل رقابة الديوان الرقابة على نظم المعلومات المستخدمة في الجهات التي تتم الرقابة عليها .	3	12	5	3	5	3.18	1.307	
4. من الصعب تطبيق قانون الديوان خارج حدود ليبيا (كتطبيقه على السفارات).	7	6	2	8	5	3.04	1.514	
اتجاه عام							3.09	1.0529

T _ نتائج اختبار _ (7) جدول رقم

درجة الحرية	درجة المعنوية	T المحسوبة	T الجدولية
27	0.000	15.1210	2.771

- يتبين من الجدولين أعلاه أن أغلب متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الثانية كانت في المدى الموافق أيضاً، وكانت أغلب المتوسطات أكبر من القيمة المعيارية (3)، وإن المتوسط العام لكل المفردات كان أيضاً أكبر من القيمة المعيارية ، مما يشير إلى اتفاق الجميع حول مساهمة نطاق قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام ، كما تظهر نتائج اختبار t أن مستوى الدلالة (0.000) دال إحصائياً لأنه أصغر من مستوى معنوية (0.05) ، وبما أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية إذا نرفض الصفري ونقبل الفرض البديل، وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الثانية .



- الفرضية الفرعية الثالثة : (تساهم الأساليب الرقابية لقانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام) .

يبين الجدولين رقما (8) ، (9) تحليلا للبيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة واختبارها :

جدول رقم (8) البيانات الخاصة بالأساليب الرقابية بديوان المحاسبة

البيانات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.تناسب الأساليب الرقابية المستخدمة من قبل الديوان مع نظم المحاسبة المستخدمة في الجهات التي تتم الرقابة عليها	3	17	4	1	3	3.57	1.103
2. يجب ابتداء توليفه أساليب رقابية تناسب التغير في أساليب المحاسبة الحكومية.	12	10	1	2	3	4.46	0.637
3. يجب ابتداء أساليب رقابية تناسب طريقة إعداد موازنة الأداء .	12	10	2	2	2	4.54	0.637
4. يستخدم موظفي الديوان أجهزة الحاسوب في الرقابة على الجهات التي يتم الرقابة عليها .	7	7	7	6	1	3.46	1.20
5. ان معظم عمل الديوان ينصب على كشف المخالفات والرقابة التقليدية.	9	8	3	4	4	3.75	1.11
اتجاه عام						3.957	0.582

T _ نتائج اختبار _ جدول رقم (9)

درجة الحرية	درجة المعنوية	T المحسوبة	T الجدولية
27	0.000	15.972	2.771

- يتبين من الجدولين أعلاه أن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الثالثة كانت بين المدى الموافق ، والمدى موافق بشدة ، وكانت جميع المتوسطات أكبر من القيمة المعيارية (3)، وان المتوسط العام لكل المفردات كان أيضا أكبر من القيمة المعيارية ، مما يشير إلى اتفاق الجميع حول مساهمة الأساليب الرقابية لقانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام .



- كما تظهر نتائج اختبار t مستوى الدلالة (0.000) وهو دال إحصائياً لأنه أصغر من مستوى المعنوية (0.05) ، وبما أن (T) المحسوبة أكبر من الجدولية (T) إذا هنا نرفض الصفري ونقبل الفرض البديل، وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الثالثة .

- الفرضية الفرعية الرابعة: (تساهم المعايير الرقابية لقانون ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام)
يبين الجدولين رقما (10) ، (11) تحليلاً للبيانات المتعلقة بالفرضية الرابعة واختبارها :

جدول رقم (10) البيانات الخاصة بالمعايير الرقابية لديوان المحاسبة

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يلتزم الديوان بمعايير التدقيق الدولية في الرقابة الحكومية	3	9	4	9	3	3.00	1.247
يلتزم ديوان المحاسبة بمعايير التدقيق الدولية المتبعة في القطاع الخاص عند التدقيق على الشركات التي تساهم بها الحكومة.	1	8	6	10	3	2.97	1.101
تتوفر للديوان المخصصات اللازمة لتطبيق الرقابة في كافة المجالات	2	10	4	7	7	2.89	1.286
تشمل رقابة الديوان التأكد من أداء مجالس إدارات الشركات وفق معايير محددة كمعيار الربحية .	1	10	6	6	6	2.86	1.307
اتجاه عام						2.883	.994

T _ نتائج اختبار_ جدول رقم (11)

درجة الحرية	درجة المعنوية	T المحسوبة	T الجدولية
27	0.000	15.350	2.771

- يتبين من الجدولين أعلاه أن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الأولى كانت بين المدى الموافق ، والمدى موافق محايد، ولم تزيد جميع المتوسطات القيمة المعيارية (34) (3) .

- كما تبين نتائج اختبار t مستوى الدلالة (0.000) وهو دال إحصائياً لأنه أصغر من مستوى المعنوية (0.05) ، وبما أن (T) المحسوبة أكبر من الجدولية (T) إذا هنا نرفض الصفري ونقبل الفرض البديل، وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الرابعة .

_ الفرضية الفرعية الخامسة: (يساهم الكادر الوظيفي المؤهل بديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام) .

يبين الجدولين رقما (12) ، (13) تحليلاً للبيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة واختبارها :





جدول رقم (12) البيانات الخاصة بالكادر الوظيفي بديوان المحاسبة

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1. للجامعات الليبية دور في تخريج طلبة مؤهلين في مجال الرقابة الحكومية .	5	8	2	3	10	2.82	1.615	
2. تتوفر في الديوان كفاءات فنية قادرة على إعداد معايير للأداء .	5	12	7	3	1	3.61	1.031	
3. يوجد موظفون مؤهلون وذوو خبرة في مجال استخدام برامج الحاسوب المحاسبية .	6	13	6	2	1	3.75	1.005	
4. تتوفر الكوادر المؤهلة لتطبيق حماية الأموال العامة الحالية في ظل المتغيرات	7	11	5	4	1	3.68	1.124	
5. يقوم الديوان بالتأكد من أن مدققي الديوان حاصلون على تدريب مناسب حسب المعايير الدولية قبل ممارستهم لمهامهم.	7	5	9	4	2	3.36	1.245	
6. يوظف الديوان أشخاصا معينين في تخصصات مختلفة تساعد الديوان على أداء عمله .	3	9	9	4	3	3.18	1.156	
7. التشريعات الحالية تساعد على تسرب الكفاءات	5	8	5	7	3	3.18	1.307	
8. الكادر الرقابي منتسب الى هيئات مهنية رقابية	6	7	8	4	3	3.32	1.278	
اتجاه عام							3.361	0.555

T _ نتاج اختبار جدول رقم (13)

درجة الحرية	درجة المعنوية	T المحسوبة	T الجدولية
27	0.000	32.038	2.771

- يتبين من الجدولين أعلاه أن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الخامسة كانت أكبر من القيمة المعيارية (3)، وان المتوسط العام لكل المفردات كان (3.361) وهو أكبر من القيمة المعيارية (3) .

- كما تبين نتائج اختبار t مستوى الدلالة (0.000) وهو دال إحصائيا لأنه أصغر من مستوى المعنوية (0.05) ، وبما أن (T) المحسوبة أكبر من الجدولية (T) إذا هنا نرفض الصفري ونقبل الفرض البديل، وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الخامسة .

_ الفرضية الفرعية السادسة : (يساهم تحسين جودة أداء ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام)
يبين الجدولين رقما (14) ، (15) تحليلا للبيانات المتعلقة بالفرضية السادسة واختبارها :



جدول رقم (14) البيانات الخاصة بتحسين جودة أداء ديوان المحاسبة

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إن تطوير جودة أداء ديوان المحاسبة يتطلب تكاليف إضافية لا تعادل المنافع .	7	12	2	4	3	3.57	1.317
إن تطوير جودة أداء ديوان المحاسبة يتطلب توظيف خبرات مؤهلة .	13	10	1	2	2	4.36	0.731
إن تطوير جودة أداء ديوان المحاسبة يتطلب إعادة النظر في قانونه .	9	13	3	2	1	4.07	0.381
إن قانون ديوان المحاسبة يشكل عائقاً أمام تطوير أدائه.	3	8	6	8	3	3.18	1.020
إن تطوير جودة أداء ديوان المحاسبة يتطلب إعادة هيكلة الديوان .	190	6	6	1	2	3.03	0.940
اتجاه عام						3.821	0.514

T _ نتائج اختبار _ جدول رقم (15)

درجة الحرية	درجة المعنوية	T المحسوبة	T الجدولية
27	0.000	39.303	2.771

- يتبين من الجدولين أعلاه إن نسب الموافقة لعينة الدراسة أن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية السادسة كانت بين المدى الموافق ، والمدى موافق بشدة ، وكانت جميع المتوسطات أكبر من القيمة المعيارية (3)، وكانت في مدي موافق ، وإن المتوسط العام لكل المفردات كان أيضاً أكبر من القيمة المعيارية ، مما يشير إلى اتفاق الجميع حول وجود علاقة ايجابية بين تحسين جودة ديوان المحاسبة والمحافظة على المال العام .

_ كما تبين نتائج اختبار t مستوى الدلالة (0.000) وهو دال إحصائياً لأنه أصغر من مستوى المعنوية (0.05) ، وبما أن (T) المحسوبة أكبر من الجدولية (T) إذا هنا نرفض الصفري ونقبل الفرض البديل، وبالتالي قبول الفرضية الفرعية السادسة .

_ الفرضية الفرعية السابعة: (تساهم مكاتب التدقيق الخارجي في المحافظة على المال العام).

يبين الجدولين رقماً (16) ، (17) تحليلاً للبيانات المتعلقة بالفرضية السابعة واختبارها :

جدول رقم (16) البيانات الخاصة بدور مكاتب التدقيق الخارجي

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. إن دور مكاتب التدقيق الخاصة في الرقابة على الأموال العامة مساند لدور الديوان في الوحدات ذات الاستقلال المالي والإداري .	6	9	4	2	10	2.96	1.666
2. إن تطبيق القانون من قبل مكاتب تدقيق خارجية يزيد من فاعلية أداء الدوائر التي يقوم بمراقبتها .	4	9	3	6	6	2.96	1.427
3. إن تطبيق القانون من قبل مكاتب تدقيق خارجية	7	7	3	4	7	3.11	1.571

مدى مساهمة قانون ديوان المحاسبة الليبي كأداة من أدوات الحوكمة في المحافظة على المال العام
أ.عزيزة عوض الشهبي

جامعة بنغازي



							يزيد من فاعلية الأداء الرقابي.
1.427	2.96	7	3	6	8	4	4. ان مشاركة مكاتب التدقيق الخارجي مع الديوان سيكمل تطبيق القانون و سيسهم في الحفاظ على المال العام .
1.249	3.18	4	4	6	14	3	5. ان التغييرات الاقتصادية والمالية تتطلب الاستعانة بخبرات مكاتب التدقيق الخارجي المحلية/ الخارجية .
1.315	3.035	اتجاه عام					

T _ نتائج اختبار _ جدول رقم (17)

الجدولية T	T المحسوبة	درجة المعنوية	درجة الحرية
2.771	12.211	0.000	27

- يتبين من الجدولين أعلاه أن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية السابعة كانت في المدى الموافق ، وكانت جميع المتوسطات أكبر من القيمة المعيارية (3)، وان المتوسط العام لكل المفردات كان أيضا اكبر من القيمة المعيارية، وان نتائج اختبار t يُبين ان مستوى الدلالة (0.000) وهو دال إحصائيا لأنه أصغر من مستوى المعنوية (0.05) ، وبما أن (T) المحسوبة أكبر من الجدولية (T) إذا هنا نرفض الصفري ونقبل الفرض البديل، وبالتالي قبول الفرضية الفرعية السابعة .

_ الفرضية الفرعية الثامنة: (تساهم الرقابة الداخلية في الدوائر الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام) .

يبين الجدولين رقما (18) ، (19) تحليلا للبيانات المتعلقة بالفرضية الثامنة واختبارها :

جدول رقم (18) البيانات الخاصة بالرقابة الداخلية في الدوائر الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	البيان
1.33	4.00	2	2	2	10	11	1. ان وجود وحدات رقابة داخلية فاعلة سيساعد الديوان على القيام بمهامه .
1.502	3.43	5	4	1	10	8	2. ان وحدات الرقابة الداخلية بوضعها الحالي لا تساعد الديوان على القيام بمهامه
1.397	3.21	5	4	4	10	5	3. لا يساعد القانون على تقييم اداء وحدات الرقابة الداخلية.
1.237	3.547	اتجاه عام h					

T _ نتائج اختبار _ جدول رقم (19)

الجدولية T	T المحسوبة	درجة المعنوية	درجة الحرية
2.771	15.163	0.000	27

- يتبين من الجدولين أعلاه أن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الثامنة كانت في المدى الموافق ، وكانت جميع المتوسطات أكبر من القيمة المعيارية (3) ، وان المتوسط العام لكل المفردات كان أيضا اكبر من القيمة المعيارية، وان نتائج اختبار t بين أن مستوى الدلالة (0.000) وهو دال إحصائيا لأنه أصغر من مستوى المعنوية (0.05) ، وبما أن (T)



المحسوبة أكبر من الجدولية (T) إذا هنا نرفض الصفري ونقبل الفرض البديل، وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الثامنة

6.3 النتائج والتوصيات : *Results & Recommendations*

1.6.3 النتائج : يعد تحليل الجانب العملي للدراسة يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة علي النحو التالي:

1. خلال مناقشة الجانب النظري للدراسة تبين أن قضية الفساد المالي وإهدار المال العالم تعد من أهم القضايا الحية التي تعاني منها المجتمعات ، خاصة المجتمعات النامية التي تتعاضد فيها مشكلة الفساد وإهدار المال العام نتيجة الفساد السياسي والصراعات القائمة ، وليبيا ليست استثناء من تلك الدول حيث أن الأوضاع الراهنة زادت من فرص واختلاس أموال الدولة، و إهدار المال العام بشكل غير مسبوق الليبي، وإن تفعيل الهيئات الرقابية كديوان المحاسبة يمكن أن يسهم بشكل كبير جدا في الحد من هذه الاختلاسات .
2. تبين من تحليل الجانب الميداني للدراسة قبول الفرضية الرئيسية للدراسة ، والوصول إلى نتيجة مفادها أن قانون ديوان المحاسبة الليبي كأداة من أدوات الحوكمة يساهم بنسب جيدة ما في المحافظة على المال العام ، حسب آراء عينة الدراسة .
3. أظهرت نتائج الدراسة أن خصائص قانون ديوان المحاسبة تساهم في المحافظة على المال العام .
4. أظهرت نتائج الدراسة أن كلا من الأساليب والمعايير الرقابية ، والكادر الوظيفي المؤهل وأسس المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية بالجهات الخاضعة للديوان وتحسين جودة أداء الديوان ، جميعها تساهم في المحافظة على المال العام .

2.6.3 التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. العمل على ضمان استقلالية الديوان، ومنحه الصلاحيات اللازمة لأداء عمله دون قيود.
2. استحداث وإدخال أنواع جديدة من طرق وأساليب الرقابة تتماشى مع الوضع الذي تمر به البلاد والذي انعكس سلبا على ممتلكات الدولة ، والمال العام .
3. العمل على تقوية نظم الرقابة الداخلية بالجهات الخاضعة لرقابة الديوان، والعمل مع مكاتب التدقيق الخارجية، لما لها من دور ايجابي في تحسين جودة أعمال الديوان، وتحقيق الرقابة الشاملة .
4. العمل على إصدار أنظمة وتعليمات خاصة بالديوان تضمن تماشي الديوان مع كل ما هو معمول به إقليميا وعالميا من معايير وأساليب رقابية، لضمان تحسين جودة أداء الديوان .
5. العمل على توفير دورات محلية وخارجية لموظفي الديوان لتطوير إمكانياتهم ، وقدراته وتأهيلهم تأهيلا علميا ومهنيا بما يناسب اختصاصات الديوان .
6. وضع معايير واضحة ومدرسة لاختيار موظفي الديوان، كوضع امتحان تقييمي للمنافسة بين المتقدمين لشغل وظيفة بالديوان.
7. عقد الندوات والمؤتمرات تعرف بعمل الديوان وتقرب وجهات النظر بين الديوان والجهات تحت رقبته، والاستفادة من كل ما هو جديد ومستحدث في العالم حول أساليب وطرق الرقابة على الأموال العامة .
8. إجراء المزيد من البحوث في هذا المجال باستخدام منهجيات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.



المراجع :

1. عثمان، بهاء، (2003) " تقييم دور ديوان المحاسبة في الرقابة على أداء المؤسسات العامة في الأردن " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
2. المطيري، احمد مانع، (2012) ، " مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعه الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان .
3. الموسوي، الهام،(2005) " دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري " ، دراسة تطبيقية في ديوان الرقابة المالية المؤسسات الحكومية العراقية، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
4. العفاسي، علي محمد محسن ، (2014) " رقابة ديوان المحاسبة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية" ، رسالة ماجستير غير منشورة قسم القانون العام ، كلية القانون جامعة الشرق الأوسط .
5. الشميمري، منيرة، والصيرفي، جمانة (2010) ، "جرائم الاعتداء على المال العام ودور ديوان المحاسبة حيالها وسلطة الإبلاغ عنها وعلاقة الديوان بالجهات ذات العلاقة" ، منشورات ديوان المحاسبة الكويتي، الكويت.
6. جعارة، أسامة عمر وآخرون (2015) ، " قياس ملاءمة اجراءات ديوان المحاسبة الأردني في جهود مكافحة الفساد" (دراسة استطلاعية في ديوان المحاسبة الأردني) ، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 24، العدد2، الجامعة الأردنية.
7. الرحاطة، محمد ياسين (2006) ، "دور قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على الاموال العامة في المملكة الاردنية الهاشمية في ظل المتغيرات المعاصرة "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 2، العدد 2.
8. قانون ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)، منشورات ديوان المحاسبة الليبي ، متوفرة على موقع الديوان .

